كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط

شعبة القانون العام والعلوم السياسية

بشراكة مع:

المجلس الأعلى للسلطة القضائية | **وزارة العدل** | **رئاسة النيابة العامة**

وسيط المملكة | **الوكالة القضائية للمملكة** | **مؤسسة هانس زايدل**

ينظمون

بمناسبة الذكرى الثلاثون لإحداث المحاكم الإدارية بالمغرب

ندوة وطنية في موضوع:

المحاكم الإدارية في المغرب:
ثلاثون سنة من تدعيم دولة القانون والمؤسسات

10 ماي 2023

المدرج 1 بمقر كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-شارع الأمم المتحدة

على الساعة 8:30 صباحا

تقديم الندوة:

شكل إحداث المحاكم الإدارية بالمغرب، بموجب القانون رقم 41.90 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.91.225 بتاريخ في 10 سبتمبر 1993، لبنة أساسية في بناء وتدعيم دولة القانون والمؤسسات، حيث أعلن المغفور له الملك الراحل الحسن الثاني في خطاب تاريخي بمناسبة إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان(المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا)، بتاريخ 8 ماي 1990،، على أنه:" فلا يمكن لهذه البلاد أن تكون دولة قانون إلا إذا جعلنا كل مغربي عنده الوسيلة كي يدافع عن حقوقه كيفما كان خصمه".

لقد ساهمت المحاكم الإدارية منذ إحداثها قبل حوالي ثلاثين سنة في خلق قضاء متخصص في مراقبة عمل الإدارة وتمكين المواطنين من ضمانات أكبر للدفاع عن حقوقهم بعد أن كانت المحاكم الابتدائية والغرفة الادارية بمحكمة النقض (المجلس الأعلى آنذاك) هي صاحبة الاختصاص في النظر في القضايا ذات الطابع الإداري، خاصة ما يرتبط منها بدعوى إلغاء القرارات الإدارية بالنسبة لمحكمة النقض.

وهكذا، أصبحت المحاكم الإدارية صاحبة الولاية العامة في المنازعات الإدارية، فساهمت بذلك في تطوير الاجتهاد القضائي المغربي من خلال العديد من المبادئ المؤسسة والتي ساهمت في مواكبة عمل الإدارة وضمان خضوعها لمبدإ الشرعية، حيث تعزز هذا الصرح القانوني والقضائي ببلادنا بعد إحداث محاكم الاستئناف الإدارية بموجب القانون رقم 80.03 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.07 بتاريخ 14 فبراير2006 ، وهي خطوة إضافية في اتجاه تعزيز الأمن القانوني والقضائي ببلادنا.

هذا، وقد ساهم الدستور المغربي لسنة 2011 في تعزيز المبادئ المرتبطة بحماية الحقوق والحريات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع الارتقاء بدور السلطة القضائية عموما، والقضاء الإداري على وجه الخصوص، ذلك أن الحمولة الحقوقية للوثيقة الدستورية قد نهلت من مجموعة من الاجتهادات القضائية الراسخة ببلادنا، والمرتبطة أساسا بمفاهيم الحكامة الجيدة، والمسؤولية، وإخضاع جميع أعمال الإدارة للمراقبة القضائية بالإضافة لإمكانية التعويض عن الخطإ القضائي.

وعليه، فإن مرور 30 سنة على إحداث المحاكم الإدارية، هي مناسبة للوقوف عند هذا الحدث المؤسساتي التاريخي للمغرب المعاصر، من أجل تقييم عمل هذه المحاكم، والوقوف عند الدور الذي لعبته في حماية الحقوق والحريات كما هو متعارف عليها دوليا، من جهة، مع فتح النقاش بين المتخصصين والممارسين من رجال القانون والقضاء، من جهة أخرى، حول استشراف الآفاق المستقبلية خاصة بعد صدور الظهير الشريف رقم 1.22.38 بتاريخ 30 يونيو 2022 بتنفيذ القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي.

- **المحور الأول:** بناء دولة القانون والمؤسسات في النموذج القضائي الإداري المغربي

- **المحور الثاني:** الدور الإنشائي للقضاء الإداري وحماية الحقوق والحريات

البرنامج :

تسجيل الحضور: 8:30 - 9:00

الجلسة الافتتاحية: 9:00 - 10:30

- **السيد فريد الباشا** رئيس جامعة محمد الخامس بالنيابة وعميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **السيد محمد عبد النباوي** الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- **السيد عبد اللطيف وهبي** وزير العدل؛
- **السيد مولاي الحسن الداكي** رئيس النيابة العامة؛
- **السيد محمد بنعليلو** وسيط المملكة؛
- **السيد محمد قصري** الوكيل القضائي للمملكة؛
- **السيد منير العزاوي** المندوب الإقليمي لمؤسسة هانس زايدل الألمانية
- **السيد بوجمعة بوعزاوي** رئيس شعبة القانون العام والعلوم السياسية- التقرير التمهيدي

حفل شاي

11.00 - 12.45 الجلسة العلمية الأولى: بناء دولة القانون والمؤسسات في النموذج القضائي الإداري المغربي

رئيس الجلسة: الأستاذ محمد أمين بنعبد الله، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس الرباط، عضو المجلس الأعلى للسلطة القضائية

المقررة: مريم البوقي، باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال

دور القضاء الإداري في إنشاء المبادئ العامة للقانون

ذ. عز العرب الحمومي، الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية بالرباط

القضاء الإداري ورهان الأمن القضائي

ذ. عز الدين الماحي، قاض ملحق لدى رئاسة النيابة العامة

دور القضاء الإداري في إغناء القاعدة القانونية

ذ. عبد الحق ذهبي، قاض ملحق لدى رئاسة النيابة العامة

خصوصيات النموذج المغربي للقضاء الإداري وأفق التطوير

ذ. رضوان اعميمي، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال

15 - 12.45- مناقشة

استراحة شاي

13.00 - 15.00 الجلسة العلمية الثانية: الدور الإنشائي للقضاء الإداري وحماية الحقوق والحريات

رئيس الجلسة: الأستاذ الحسن سيمو، رئيس محكمة إدارية سابقا، رئيس غرفة بمحكمة النقض سابقا، ومستشار حاليا لدى وسيط المملكة

المقررة: أميمة باكو باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال

تطور الاجتهاد القضائي الإداري في تسوية الوضعية الفردية للموظفين والعاملين بالمرافق العمومية

ذ. محمد قصري، الوكيل القضائي للمملكة

دور محكمة النقض في توحيد الاجتهاد القضائي في المادة الإدارية

ذ. أنور شقروني، مستشار بالغرفة الإدارية بمحكمة النقض

مساهمة القاضي الإداري في تفسير وتعليل وتطبيق مقتضيات قانون التعمير

ذ. الهادي مقداد، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال

القضاء الإداري المغربي و حماية حقوق الإنسان والحريات العامة

ذ. عبد العزيز لعروسي، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال

من الساعة 14.15إلى الساعة 14.45- مناقشة

تلاوة التقرير الختامي: ذ. رضوان اعميمي، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال

اللجنة العلمية:

- **ذ. فريد الباشا،** رئيس جامعة محمد الخامس بالنيابة وعميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **ذ. محمد عبد النباوي،** الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- **ذ. عبد اللطيف وهبي** وزير العدل؛
- **ذ. مولاي الحسن الداكي،** رئيس النيابة العامة؛
- **ذ. محمد بنعليلو،** وسيط المملكة؛
- **ذ. محمد قصري،** الوكيل القضائي للمملكة؛
- **ذ. بوجمعة بوعزاوي،** رئيس شعبة القانون العام والعلوم السياسية؛
- **ذ. محمد أمين بنعبد الله،** أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس الرباط، عضو المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- **ذ. عبد العزيز لعروسي،** نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والشراكة، مدير بالنيابة لمركز دراسات الدكتوراه؛
- **ذ. الهادي مقداد،** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **ذة. فاطمة الحمدان بحير،** أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **ذ. رشيد السعيد،** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **ذ. جواد النوحي،** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **ذ. رضوان اعميمي،** أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال.

اللجنة التنظيمية:

- **ذ. عبد العزيز لعروسي،** أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، نائب العميد المكلف بالشراكة و التعاون ؛
- **ذ. حسن أزويري،** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية ؛
- **ذ. جواد النوحي،** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **ذ. رضوان اعميمي،** أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **ذ. عبد الرحمان الوسطاني،** أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **ذ. محمد أشلواح،** أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **أميمة باكو،** باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **مريم البوقي،** باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **سكينة قيش،** باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **أمال بوزيد،** باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **ذ. الحسن سيمو،** رئيس محكمة إدارية سابقا، رئيس غرفة بمحكمة النقض سابقا، ومستشار حاليا لدى وسيط المملكة؛
- **ذ. سليم عبد الغني،** قاض ملحق لدى المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- **ذ. عز الدين الماحي،** قاض ملحق لدى رئاسة النيابة العامة؛
- **ذ. بوسلهام الشمعة،** رئيس قسم بالوكالة القضائية للمملكة؛
- **ذ. عبد الرحيم أزغودي،** رئيس قسم بالوكالة القضائية للمملكة؛
- **ذ. علي القيرواني** ، أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **ذ. هشام بويسفي،** أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **ذ. خالد بوزلماط،** أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **نهال العزوزي،** رئيسة مصلحة الشراكة و التعاون؛
- **حياة الحسين،** مصلحة الشراكة و التعاون؛
- **عمر قرواوي،** باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛
- **عبد النبي فراعي،** باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال؛